

حوار مع نائب رئيس مجموعة «كيبكو»

العيار: 5 مليارات دولار..

لأكبر مشروع عقاري وحضاري في تاريخ الكويت

سعود الفضلي وعلي الخالدي

الكويت على موعد مع إطلاق تنفيذ مشروع عقاري وعمراني وحضاري وسياسي لا مثيل له محلياً، ليكون الأكبر من نوعه في تاريخ البلاد، والمبادرة لأكبر مجموعة قطاع خاص هي مجموعة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو).

فيصل العيار حافل دائماً بالمفاجآت السارة، كيف لا وهو الدينامو الابداعي للمجموعة. لا يهدأ، لا يكل ولا يمل، رغم كل التحديات، لأنه مؤمن بالكويت ومستقبلها، مؤمن بالطاقات الكامنة والفرص الواعدة، مؤمن بالجهد والعمل، بالجد والثبات، مؤمن بأن الكويت تستحق الأفضل دائماً وأبداً.

فيصل العيار نائب رئيس مجموعة كيبكو في حوار السنوي الشامل مع إقبس لم يبخل هذه السنة على عاداته الصريحة بأي معلومة أو رأي أو موقف أو تحليل لديه، لا يل توسع وخاض في كل الشؤون لا سيما العامة باستشعار الخير بما هي مقدمة عليه البلاد مع انخفاض أسعار النفط، كما وضع كل النقاط على الحروف بشأن المجموعة حاضراً ومستقبلاً.

وهو يرف لنا خبر المشروع العقاري العملاق، ترى في عيون بومبارك بوراق كل الآمال بكويت مزدهرة يفخر بها كل أبنائها، يتحدث عن مشروع سيشكل علامة فارقة لأجيال قادمة، ورغم حسرته على كل

الضغوط التي تمارس على القطاع الخاص، وكل العراقيل التي تحيطه، وكل البيروقراطيات الخائفة لمبادراته.

فيصل العيار لا يببالغ أبداً عندما يقول انه لا مستقبل مزدهراً الا بالقطاع الخاص بعد 40 سنة من تخبط حكومات أوصلت البلاد الى ما هي عليه اليوم، ولكنه غير بانس البتة، ولا مكتوف اليدين كغيره من المحبطين.

العيار يشد الهمة ويعقد العزم ويمضي قدماً حتى باتت مجموعة كيبكو بين الأكبر والأنجح كويتياً وإقليمياً.. ليصل بها الى العالمية بنماذج أعمال لا تتأثر بالأزمات بل تحولها الى فرص، ولا تعرف الشكوى والتذمر كما يفعل السلبيون فاقدو الحيلة والذكاء والمبادرة.

أما «كيبكو»، بقيادة الطيار والريان، فتأخذ المبادرة وتقفز فوق المثبطات والمحبطات. وإذا كان لا بد من دليل جديد على هذا السلوك الناجع والفريد من نوعه على مستوى القطاع الخاص الكويتي، فهو مشروع الدعية البالغة كلفته 5 مليارات دولار على مساحة 380 ألف متر مربع باستخدامات متعددة ليكون الأهم والأكبر في الكويت، ويستغرق تنفيذه من 5 إلى 7 سنوات.

بالموازة، يطمئن بو مبارك بأن كل شركات المجموعة بخير وتنمو بأرقام من خانتين كما وعدت وتعد في مؤتمرات الشفافية السنوية التي تعقدتها، وكانت سبقة إليها ورائدة فيها.

فيصل العيار يفتح دفاتره.. تعالوا نقرأ نستمتع ونستفيد:

مشروع الدعية العملاق

1 موقع استراتيجي محاذ لمنطقة السفارات.

2 مساحة البناء 380 ألف متر مربع باستخدامات متعددة.

3 المجموعة ستنفذ البنية التحتية.. وهذه ميزة كبرى.

4 بداية التنفيذ قبل نهاية العام.. والمدة 5 إلى 7 سنوات.

5 مناطق تجارية واستثمارية وشقق تملك ومرافق ترفيهيه.

6 رفع المخطط إلى الجهات المعنية خلال الأيام القليلة المقبلة.

● هل ستخفت أصوات رفع الدعم متى ما ارتفعت أسعار النفط مجدداً؟

نعم بالتأكيد. ما نسمعه حالياً هو أسطوانة مشروعية، التصريحات الحكومية عن رفع الدعم أو خفضه أو ترشيده نسمعها كلما انخفض سعر النفط، وهي عبارة عن بالونات اختبار.. سنقوم بزيادة سعر تلك السلعة ونرفع الدعم عن تلك الخدمة. لتراجع الحكومة بعد ذلك عن تنفيذ ما قالته. هذا الأمر يؤكد أن اصحاب القرار السياسي لا يريدون تحمل تبعات هذا القرار، فيلجأون إلى تشكيل لجان لتقييم الموضوع وقتله.

على سبيل المثال، عندما ارادت الحكومة خفض الدعم عن الديزل، ورغم انه أقل كثيراً في تأثيره في حياة الناس في الكويت من خفض دعم السلع والخدمات الأخرى كالبنزين والكهرباء، فإنها قسمت المجتمع الى شرائح تستحق الدعم وأخرى لا تستحقه، ومن ثم رفعت نسبة مستحقي الدعم وازادت إليها شريحة أكبر، الى ان اصبح ترشيده دعم الديزل لا يوفر الا بضعة ملايين لا تذكر في الميزانية.

ما المطلوب؟

● ما المطلوب من الحكومة إنذا؟
- المطلوب ان تكون للحكومة خطة واضحة، تشرحها للناس ليكونوا بالصورة. نقول لهم اننا سنرفع الدعم أو نخفضه عن الخدمة أو السلعة الفلانية بمقدار معين، وسنوفر على ميزانية الدولة من ذلك المبلغ الفلاني، سنقوم باستثماره في نشاط معين وعائده المالي سينعكس على القطاع الفلاني.. بكل وضوح شفافية. لكن ليس لدينا حكومة تعمل بهذه الطريقة للأسف.

نحن نعدوننا أن نسمع ونقرأ قصصاً حكومية منقوصة. على سبيل المثال: يريدون رفع الرسوم على الاجانب في ما يتعلق بمعاملات المرور، لكن لا يقولون لنا كم العائد على الدولة من هذه العمليات؟

مثال آخر: مشروع ميناء مبارك الكبير. هل سيكون بديلاً لميناء الشويخ؟ ما دوره وكيف سيخدم الكويت؟ هل الفائدة المرجوة منه بيئية فقط؟ هل نحن بحاجة إلى مثل هذا المشروع أم هو أكبر من حاجتنا؟ وإذا كان له دور لخدمة السوق الكويتي والأسواق القريبة مثل العراق وإيران فهل هناك اتفاقيات على هذا التعاون؟ للأسف فإن الحكومة لم تخبرنا بأي من هذه المعلومات حول المشروع.

● ما تقييمك لتجربة الوزراء، المخصنين بالشأن المالي والاقتصادي والتنموي؟
- «نياتهم زينة».. لكننا لم نر شيئاً منهم حتى الآن، ولم نلمس منهم إنجازات فعلية.

المطلوب منهم الآن ان يفهموا انه في ظل اسعار النفط المتدنية لديهم مهمة ومسؤولية كبيرة لمستقبل الكويت، والا يعمدوا إلى إرضاء الشعب حالياً مقابل ارتكاب جريمة بحق الاجيال القادمة. ● في كل مشكلة مالية نجد ان الحكومة تستنجد بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لوضع دراسات وحلول.. فما هو عمل القياديين والمستشارين في مؤسسات الدولة أذا؟

- الدراسات امر جيد وصحي، لكن «الشيطان في التفاصيل».. الكويت اكثر دول مجلس التعاون لديها دراسات لكنها حبسية الأذراج دون تطبيق.

وهنا أتذكر أن «كيبكو» مع الشركة الكويتية للاستثمار فازت قبل 10 سنوات ببعطاء تطوير شارع عبدالله الاحمد، وكلفنا افضل المصممين الفرنسيين ليقوم بعمل مخطط كامل للشارع وتطويره على احدث طراز.. لكن مجلس الامة اجبر الحكومة على الغاء المناقصة من دون مبرر منطقي، وإلى الان الشارع لم يتم تطويره. بدورنا نقول للحكومة، «عليكم بالعافية» الدراسات والمخططات



● العيار: القطاع الخاص وحده القادر على النهوض بالكويت من كبوتها

التطويرية التي قدمناها لكم، لكن طبقوها لكي تستفيد الدولة والناس.

انسحابات الشركات

● انتم كمجموعة اول من بدأ عملياً في عمليات سحب شركاتكم من البورصة.. وبالتالي اصبح هناك تسابق على الانسحابات.. فما السر؟

- ليس هناك تسابق إطلاقاً، ولكل شركة العذر الخاص بها في الانسحاب، ومتى ما كان الإدراج في البورصة لا يعكس القيمة الحقيقية للشركة ولا يحقق لها السيولة الجيدة، فما الفائدة إذا من إدراجها؟

وللتوضيح، بعض الشركات التي أعلنت انسحابها من السوق تتشابه معنا في التفكير، خصوصاً مجموعة الاوراق المالية، وترى ان البورصة الكويتية لا تحقق لها مميزات الادراج، ولا تعكس القيمة الحقيقية لتلك الشركات. في المقابل، هناك شركات أخرى اثرت الانسحاب، لأنها ناقمة على هيئة الاسواق وتشعر بالضيق من تشدد «الهيئة» وقانونها وتعليماتها.

نحن مثلاً، أخرجنا شركة منافع من السوق عندما تغيرت تفكيرنا الاستثماري وراينا أن نموذج عمل الشركة لم يكن ناجحاً، لذلك ارتابنا حفاظاً على أموال المساهمين، أن نعيد تلك الأموال إليهم.

● كيف تقم آداء مجلس المفوضين في هيئة أسواق المال منذ تغيير تشكيكه والإتيان بنايف الحجرف على رأس «الهيئة»؟
- لا شك في أن مجلس المفوضين في عهد الحجرف أكثر مرونة من العهد السابق للمجلس، فهم «ياخذون ويعطون» مع الشركات، لكن ننتظر اللوائح التنفيذية والقرارات المقبلة لـ «الهيئة» لنقيم الوضع بشكل أفضل.

● لماذا كثرت الانسحابات من البورصة في عهد مجلس المفوضين الحالي، رغم مرونته؟
- مهما كانت المرونة التي تبديها «الهيئة»، فإن لم يقم السوق

الشركات التقييم الصحيح، ولم تتوافر السيولة الكافية، فانا لست مضطراً الى إبقاء شركتي في البورصة، لتتم مطالبتي كل يوم بالإفصاح عن كل حلم حلت به بالأمس!

● ماذا عن «الصناعات المتحدة» و«الخليج المتحد»؟.. لماذا انسحابهما من البورصة؟
- لدينا ملكية كبيرة في «الصناعات المتحدة»، وقيمة سهمها في السوق كانت تساوي فقط 40% من القيمة الدفترية، لذلك أترنا إخراج الشركة من البورصة، التي لا تجلب أي مردود للشركة، ولا تعكس القيمة الحقيقية لها.

● هل بنك الخليج المتحد فتملك 94% من رأسماله، وتطبق عليه نفس فكرة انسحاب «الصناعات المتحدة»؟
● هل من الممكن أن تطول الانسحابات بنك برقان و«العقارات المتحدة»؟

- بالطبع لا، «برقان» باق في السوق ولن ينسحب، فهو حالة خاصة. كذلك الأمر بالنسبة الى شركة العقارات المتحدة، فهي الاخرى لا تفكر في سحبها من السوق إطلاقاً، لاننا نتطلع الى الدخول في مشاريع «شراكة بين القطاعين العام والخاص» التي تتطلب شروطها ان تكون الشركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

● هل أنت متفائل بالتعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون هيئة الأسواق التي من المنتظر ان تخرج في شهر نوفمبر؟
- لست متفائلاً بالتعديلات على اللائحة.. فالقطاع الخاص في كل دول العام هو المفتاح الذي يحرك الاقتصاد، وفي الكويت لا يُمنح الدور حتى في أبسط حقوقه، وهي المشاركة في ابداء الرأي في القوانين والتشريعات التي ستطبق عليه.



الآن أفضل وقت لتقترض الحكومة وتسدد عجزها القادرة على تحملها لسنوات طويلة مقبلة

خفض الدعم أسطوانة مشروخة..

والمحاولات الحكومية خائفة أو فاشلة كما حصل مع الديزل

هناك مصروفات غير ضرورية

وفساد ونقص رقابة مالية

وتعديت على المال العام

من الحلول الناجحة خصخصة قطاعات

صحية وتعليمية..

لخدمات أفضل بكلفة أقل

حل 30 إلى 40% من أزمة الإسكان

بالسماح للكويتي التملك وبناء طابق

فوق بيت أبيه

إصلاحات مالية تنجح في مصر والأردن

رغم مداخليلهما الشحيحة..

فكيف لا تنجح في الكويت المليئة؟

المواطن يرفض خفض الدعم

لأنه ينتقد سوء الخدمات ويجهل

ما تقدمه الحكومة له



أداء الشركات التابعة: 10 علامات مضيئة

- 1 OSN «كلما كثرت أحلوت».. كل مؤشراتنا مباشرة، والاتصالات من مستثمرين لا تتقطع لشرائها.
- 2 «برقان» في المركز الأول من حيث إيرادات المجموعة، وستصل مساهمته الى 35% في السنوات المقبلة.
- 3 50% من إيرادات المجموعة تأتي من الاستثمارات الخارجية.. فالأرباح تأتي حتى من دول مضطربة.
- 4 «الخليج للتأمين» يوضع ممتاز.. تشترى شركة كل سنة، وستصل أقساط الاكتتابات فيها إلى مليار دولار.
- 5 وضع «كامكو» من وضع شركات إدارة الأصول.. فأوضاع البورصة سيئة، حتى إن أرباح المقاصة تتراجع.
- 6 ديون «كيبكو» 400 مليون دينار، ولديها «كاش» يتجاوز 200 مليون.
- 7 شركة تقاعد بأفضل ما يرام، تحت إدارتها الآن 70 مليون دولار، والهدف مليار بعد 4 سنوات.
- 8 أداء «القرين لصناعة الكيماويات» جيد جداً، و«سدافكو» تحقق نمو أرباحها برقم من خانتين.
- 9 «العقارات المتحدة» ستقود تنفيذ المشروع العملاق، إضافة إلى شركات أخرى من داخل المجموعة وخارجها.
- 10 عند أي عرض مغرٍ ستجدون كيف نعقد صفقات كبرى، كما حصل مع «الوطنية للاتصالات».



بحسبة بدو: بين 1.9 و2.9 مليار دينار كلفة بإمكان الحكومة تخفيضها قبل أن تفرض ضرائب على الشركات وتخفف الدعم عن المواطنين



أوضاع السوق

● ما تقييمك لأوضاع سوق الكويت للوراء المالية في الوقت الحالي؟
- أوضاع السوق مزرية.. وهي تمثل وتعتبر عن الصورة الحقيقية لوضع القطاع الخاص في الكويت.
لو أنا أعلنت اليوم أننا سننصف المشروع الغلاني، وسنحقق الربحية الغلانية منه، وكذلك فعلت شركات أخرى في السوق، فإن السوق سيتحرك بالتأكيد، لكن ذلك مفقود.. للأسف.. لحدودية دور القطاع الخاص في الكويت.
وهنا أتذكر عندما أبلغنا مساهمينا العام الماضي، أننا سنضاعف أرباحنا خلال السنوات الأربع المقبلة، كانت كلمة قوية، استحباب السوق قليلاً معها، ليعود إلى التراجع في ما بعد.
● ما تأثير هبوط البورصة المستمر في البنوك؟
- البنوك في الكويت وضعها صحي، وأعتقد أنها رتبت أمورها وجنبت مخصصات جيدة، من وجهة نظري، أغلب ديونها في الوقت الراهن على شركات تشغيلية، وتلك الشركات أوضاعها جيدة مقارنة بالشركات الورقية في البورصة التي تصعد أسعار أسهمها وتهبط من دون مبرر.
● ماذا عن علاقتكم بالبنك المركزي بصفتكم ملاكاً لبنك برقان؟
- لدينا تواصل جيد مع «المركزي»، ولم يكن بيننا وبين المحافظ شد في يوم من الأيام، نأخذ ونعطي مع المسؤولين هناك، كما نأخذ البنوك الأخرى. ما كنا نأمله من «المركزي» هو أن يأخذ بالاعتبار أن مقياس الصحة للاقتصاد الكويتي عبر التاريخ هو نتائج البنوك، وإذا ما تعامل مع البنوك، وكاننا في بداية أزمة 2008، فإن ذلك سينسحب سلباً على الوضع الاقتصادي العام في البلاد، وأعتقد أن «المركزي» تفهم ذلك، إذ إن تعامله مع البنوك تغير عما كان عليه منذ سنتين مضتاً، وأرباح البنوك أخذت في التحسن.
● ماذا عن رؤيتكم لوضع ومستقبل سوق العقار؟
- صحيح أن الركود أصاب بعض القطاعات العقارية، لكن مع الارتفاع المتوقع للفوائد المصرفية، وتراجع البورصة وسبولتها الشححة وخشية الناس من الاستثمار فيها، إضافة إلى التباطؤ المتوقع في إطلاق المشاريع التنموية، والمشاكل الكبيرة في الأسواق العالمية، فالمستفيد والملجأ للمستثمرين في الكويت نتيجة لذلك هو العقار، وإذا كانت أسعاره قد هبطت بشكل طفيف هذه الأيام فإنه سيعود إلى التماسك نتيجة هذه العوامل.



● العيار متحدثاً لـ «الإقتصاد»

(تصوير أحمد هوش)

منه بالكامل خلال 5 إلى 7 سنوات.
هل هناك تخوف من البيروقراطية الحكومية التي قد تُعيق عملكم في هذا المشروع؟

- لا شك في أن البيروقراطية أسوأ على الشركات من الحروب في بعض الدول.. لكننا نأمل خيراً في القيادات الوطنية لتسهيل إجراءات المشروع، لا سيما أنه سيكون أحد المعالم الحضارية والعمرانية والسياحية في الكويت.

الاستثمارات الخارجية

● بعض مشاريع «كيبكو» تقع في مناطق ذات اضطرابات سياسية كبيرة، مثل مصر وسوريا، والعراق.. حدثنا عن أوضاع تلك الاستثمارات.
- نحن حذرون جداً في استثمارنا الخارجية، ومما لا شك فيه أن الربح يزداد مع زيادة المخاطرة المدروسة، والحمد لله غالبية استثمارنا «كيبكو» الخارجية رابحة.
حتى في العراق شديد الاضطراب، شركائنا هناك رابحة. صحيح، أن استثمارنا في بعض البلدان العربية جاءت في أوقات صعبة، لكنها رغم ذلك تسير في الاتجاه الصحيح.
● كيف يؤثر انخفاض الليرة التركية على أعمال بنك برقان هناك؟

- حتى الآن لا يوجد أي انعكاسات سلبية على أداء بنك برقان في تركيا، رغم ظروف الانتخابات هناك وتراجع الليرة، وحققتنا في تركيا أرباحاً جيدة خلال النصف الأول. قد تكون هناك انعكاسات سلبية للظروف الحالية في تركيا، لكن في المقابل فإن تراجع الليرة من شأنه أن يشجع التصدير. وأعتقد أن بنك برقان تركيا يسير في الطريق الصحيح ولا خوف على أدائه المستقبلي.

● ما نسبة الاستثمارات الخارجية والمحلية من إيرادات «كيبكو»؟
- إيراداتنا من الاستثمارات الخارجية تمثل 50% تقريباً، والباقي 50% الأخرى من الكويت، وهي تتحقق بنسب متفاوتة بين القطاعات التي نعمل فيها.

● الميزانية المجمعة لمجموعة المشاريع تظهر وكان مطلوباتها تفوق الـ 20 مليار دينار؟
- كثيراً ما سألني مساهمون هذا السؤال، لكن الحقيقة أنه للضرورات المحاسبية، يتم نقل قيمة الدوائج لدى بنك برقان في بند المطلوبات في الميزانية.

● كم تبلغ ديون «كيبكو»؟

● ماذا عن إيرادات بنك برقان؟

- نتوقع خلال السنوات الخمس المقبلة أن تشكل إيرادات بنك برقان 30 إلى 35% من إيرادات المجموعة ككل.

● وماذا عن «أو اس ان»؟ وهل هناك نية للتخارج منها؟
- بنطبق على «أو اس ان» مقولة «كلما كثرت أحلوت»، فكل شيء مبشر، والمؤشرات تنمو بإرقام من خانتين، سواء لناحية العوائد أو الربحية. وستحوز حالياً على المركز الثاني في إيرادات المجموعة بعد بنك برقان، علماً بأن إيرادات الشركة أغلبها من خارج الكويت. نحن نركز حالياً على العمليات التشغيلية لـ «أو اس ان»، رغم أن الاتصالات لم تتقطع من مستثمرين لشرائها. في الوقت الحالي، ليس على أجددنا بيع الشركة، لكن قد يتغير الوضع إذا جاءنا عرض مغرٍ نجد معه أن التخارج أفضل لنا، كما حصل في السابق مع «الوطنية للاتصالات».

● هل لك أن تحدثنا عن أوضاع شركات المجموعة الأخرى مثل «كامكو» و«الخليج للتأمين» و«تقاعد» و«القرين»؟

- بالنسبة لـ «كامكو» فإنها تحقق أرباحاً، لكن حالها يشابه حال الشركات الاستثمارية الأخرى التي تدير الأصول وتنشط في الاستثمار المالي والمصرفي، يتأثر أداءها بسوء أوضاع التداولات في البورصة، فحتى الشركة الكويتية للمقاصة هبطت أرباحها نتيجة تراجع التداولات. كما أن الاكتتابات الأولية والإدراجات نادرة، إذ لم نسمع في الآونة الأخيرة سوى اكتتاب وإدراج «ميزان».

أما بالنسبة لـ «الخليج للتأمين» فوضعها ممتاز، فهي تشترى شركة في كل سنة تقريباً، ونتوقع أن تصل قيمة أقساطها خلال 3 سنوات إلى ما يعادل مليار دولار.

أما بخصوص «تقاعد» فإن أمورها على أفضل ما يرام ومستقبلها واعد، فهي تعمل في 3 أسواق حالياً هي البحرين والكويت ومصر، وستصل الأصول تحت إدارتها في نهاية العام الحالي إلى 70 مليون دولار، وهي بداية ممتازة، وتتفق مع الخطة التي وضعناها، ونتوقع أن تصل الأصول تحت إدارة الشركة إلى مليار دولار بعد 4 سنوات.

كذلك، فإن «سدافكو» تحقق نمواً في أرباحها برقم من خانتين، كما يعتبر أداء «القرين لصناعة الكيماويات» جيداً جداً.

لن نرى سعر برميل بـ 100 دولار خلال السنوات العشر المقبلة

بالنسبة لتوقعاته لأسعار النفط، قال فيصل العيار: لن نرى سعر الـ 100 دولار للبرميل خلال السنوات العشر المقبلة، فيما سنشهد سعراً للبرميل يتراوح بين 60 و70 دولاراً خلال العامين المقبلين، لتستقر الأسعار عند ذلك المستوى.

وأضاف: هناك سذج يتوقعون تغييراً في مصادر إنتاج النفط، لكنني لا أتوقع أن تتغير خريطة إنتاج النفط في السنوات القليلة القادمة، فالشركات الأميركية استطاعت في وقت قصير تقليل كلفة إنتاج النفط الصخري، وكذلك هناك أموال مازالت تضخ في هذا النمط من الإنتاج.

مشروعون يجهلون دور القطاع الخاص

حول نظرة الكثير من أفراد المجتمع إلى التجار بنظرة الريبة، قال العيار: هذه النظرة ليست في الكويت فقط، بل في مختلف دول العالم، ففي أميركا مثلاً الناس تبغض العاملين في المحاماة والبنوك وول ستريت. وأضاف: لكن هناك فرق في تعاطي المشرعين مع القطاع الخاص في بلاد الغرب، مقارنة بالوضع القائم لدينا في الكويت. فالمشروعون هناك يعرفون دور القطاع الخاص، فيما أن الكثير من المشرعين لدينا يجهلونه ولا يعطونه حقاً.

وأكد العيار أن مجلس الأمة الحالي منتج، وأقر العديد من التشريعات المهمة والنوعية، مستدركا أن المطلوب هو تنفيذ ما ورد في تلك التشريعات، فالعبرة في التطبيق لا بإقرار النصوص.

مشروع العبدلي يغير طابع الأردنيين

تحدث فيصل العيار عن مشروع العبدلي بوليفارد في الأردن، الذي تمتلك فيه «كيبكو» عبر شركة العقارات المتحدة الحصاة الأكبر فيه، قائلاً إن المبيعات والتأجير في المشروع تسير في وضع ممتاز.

وعبر عن اعتقاده بأن هذا المشروع سيغير من طابع الأردنيين، وسيشكل تحفة حضارية عند اكتماله، قائلاً إن المشروع سيوفر 12 ألف فرصة عمل.